The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

القائد

صدر عن حزب حرّاس الأرز ــ حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

حاول الحكم اللبناني المأجور جاهداً إدخال تعديلات جذرية على مشروع القرار الفرنسي المتعلق بتأليف لجنة تحقيق دولية في جريمة إغتيال رفيق الحريري عبر وفدٍ رسمي أرسله خصيصاً إلى الأمم المتحدة للعمل على تقليص صلاحيات هذه اللجنة وعرقلة مهمتها لمنعها من كشف ملابسات الجريمة، مما يعكس مشاعر الرعب في أوساط المسؤولين اللبنانيين والسّوريين من إحتمال كشف تورّطهم في هذه الجريمة وتعريضهم بالتالي لإجراءات عقابية بموجب القرار ١٥٦٦ المستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويكفي النظر إلى التعديلات المطلوبة لتبيان حالة القلق الكبير التي تخيّم على النظامين اللبناني والسوري، وهي كالتالي:

١- المطالبة بحذف كلمة "الإرهابي" من عبارة "العمل الإرهابي" التي تصف عملية إغتيال رفيق الحريري، وكأن التفجير حصل قضاءً وقدراً والجريمة عادية وليست إرهابية والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان قتل شخصية مثل رفيق الحريري ومعه عشرين شخصاً وتدمير حي بكامله بواسطة نصف طنّ من المتفجّرات ليس عملاً إرهابياً بنظر السّوريين وعملائهم في لبنان، فما هو إذاً تعريفهم للعمل الإرهابي؟؟؟

٢- المطالبة بحذف كلمة "مستقل" من الفقرة التي تشير إلى ضرورة إجراء "تحقيق دولي مستقلّ"، والتشديد على أن "تقوم اللجنة الدولية بمهمّتها ضمن إطار السّيادة اللبنانية ووفقاً للقوانين والأنظمة اللبنانية" مما يعني محاولة ضرب إستقلالية هذه اللجنة وتقييدها وربط عملها بالقضاء اللبناني؛ والسؤال الذي يطرح نفسه: منذ متى تغار السلطة اللبنانية على عذرية السّيادة وهي التي سهّلت للسوريين إغتصابها على مدار الساعة ولمدة ثلاثين سنة؟؟؟

٣- المطالبة بحذف عبارة "جميع النواحي" من الفقرة القائلة بضرورة تمتع لجنة التحقيق بالصلاحيات التنفيذية الضرورية لكشف "جميع نواحي هذه الجريمة البشعة"، الأمر الذي يوحي بأن السلطة اللبنانية تخشى التوسّع بالتحقيق لكي لا يطالها، وبهذا تكون قد أدانت نفسها بنفسها.

٤- المطالبة بتعديل الفقرة السابعة، وخصوصاً العبارة التي تدعو إلى "مساعدة الشعب اللبناني في بحثه عن الحقيقة" وإبدالها بعبارة "مساعدة الحكومة اللبنانية في هذا التحقيق"، وكأن هذه السلطة المجرمة والمهترئة تسعى فعلاً إلى الحقيقة وتحرص عليها، بينما فعلت كل ما في وسعها لطمس وإخفاء معالم الجريمة عبر تمييع التحقيق والتلاعب بالأدلة في مسرح الجريمة.

٥- المطالبة بحذف كلمة "جميع" من الفقرة القائلة بأن اللجنة ستجري مقابلات "مع جميع المسؤولين وغيرهم في لبنان الذين ترى اللجنة إن مقابلتهم ضرورية للتحقيق"، وبحذف أيضاً عبارة "الذين ترى اللجنة إن مقابلتهم ضرورية للتحقيق"، وهذا دليل آخر على محاولة المسؤولين اللبنانيين الهروب من مواجهة لجنة التحقيق خوفاً على أنفسهم من الفضيحة.

٦- المطالبة بحذف الفقرة القائلة بإعطاء اللجنة حرية التحرّك و"حقّ الوصول إلى جميع المواقع والمنشآت التي تراها ضرورية للتحقيق"، والسؤال المطروح: ما هي المواقع والمنشآت التي تخشى السلطة اللبنانية أن تصل إليها لجنة التحقيق؟ وماذا تخفي في داخلها؟ وهذا ما ستكشفه الأيام والأسابيع القادمة.

٧- المطالبة بتغيير الفقرة التنفيذية الأخيرة التي تدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير كل شهرين عن مسار التحقيق، والموافقة فقط على تقرير واحد يرفعه الأمين العام عند إنتهاء التحقيق. إما لماذا تخشى هذه السلطة التقارير الدورية فلأنها تحاول ربما إبعاد كأس الإدانة عنها قدر الإمكان، ولكن إلى متى؟

المهم إن مجلس الأمن ومن خلفه الولايات المتحدة وفرنسا رفضوا مطالب السلطة اللبنانية، بحسب ما بلغنا، ولم يقبلوا إلا بتعديلات طفيفة لا تمسّ جوهر المشروع وصلاحيات لجنة التحقيق. والمهم أكثر إن اللجنة ستباشر عملها قريباً وإن حقائق مثيرة ستنكشف ورؤوساً كبيرة ستتدحرج!!!

وكما في جريمة إغتيال الحريري كذلك في الجرائم الإرهابية المتنقلة في أحياء بيروت الشرقية، فإن بصمات سوريا وعملائها في لبنان واضحة على كل عبوة ناسفة زرعت مؤخراً بين المنازل والمصانع والمتاجر لترويع اللبنانيين ودفعهم إلى الإختيار بين الأمن في ظلّ الإحتلال والفوضى في ظلّ الحرية...

نهيب بالنظام السوري المستمرّ في إرتكاب الأخطاء أن يعي ثلاثة أمور: الأول، إن الجرائم الإرهابية التي قادته إلى الخروج قسراً من لبنان لا تستطيع أن تعيده إليه، الثاني، إن اللبنانيين قد إختاروا الحرية مهما علا الثمن وقريباً سيحصلون على الحرية زائد الإستقرار، الثالث، إن حقده الأعمى على لبنان واللبنانيين سيقوده إلى الخروج من دمشق كما خرج من بيروت.

لبّــيك لبــنان

أبــو أرز
في ٨ نيسان ٢٠٠٥